

## أخلاقيات القياس النفسي:

## 1. احترام الممارسة النفسية:

ونقصد به الامتناع عن الإقدام على أي شكل من أشكال الفحص أو القياس خارج الإطار المهني وعلى الأخصائي كذلك أن لا ينساق إلى ممارسات تبخس مهنته، إضافة إلى ذلك أن عمل الأخصائي لا بد له من إطار جدي حتى يعطي نتائج فعلية ولا مجال مطلقا للحلول الوسطى والغموض في هذا الأمر.

## 2. الإعداد الذاتي ومعرفة الحدود الذاتية:

بقدر ما تبدو الممارسة النفسية وتطبيق المقاييس النفسية بسيطة وسهلة المنال للمبتدئ بقدر ما هي صعبة فعليا. والأمر كذلك لسببين أساسيين: أولهما أن التقنيات النفسانية (كالروائز والقياس عموما) رغم ما تتمتع به من موضوعية وضبط علميين ظاهريا أو فعليا. إلا أنها لا تزال إلى الآن مدعاة لكثير من أشكال سوء الاستخدام والتسرع والأحكام الخاطئة. وأن واجب الأخصائي أن لا يتوه عن حدودها وأوجه الإشكال والقصور فيها في غمرة حماسه وإعجابه بقدرتها العلمية المعرفية.

أما السبب الثاني والأهم قطعاً هو أن الممارسة النفسية لا تتم كما هو الحال في العديد من المهن الأخرى من خلال التقنيات والمعرفة النظرية فقط بل تتم أساساً من خلال ذاتية الأخصائي كما تتفاعل على المستويين الواعي واللاواعي مع ذاتية المفحوص. يجمع على هذا الأمر المعالجون والاختصاصيون النفسيون العياديون، فهؤلاء وأولئك يعرفون الفحص النفسي والعلاج النفسي بأنه تفاعل من نوع خاص جداً بين ذاتين. ولذلك فإن على الأخصائي أن يعرف حدوده التقنية والذاتية ويقف عندها.

## 3. السر المهني:

الأخصائي القياسي ملزم بالحفاظ على أسرار المفحوص، ولو كان يعمل لمصلحة مؤسسة ما (مدرسة - مستشفى - مصنع - مؤسسة للرعاية.... الخ) فهو. يطلع خلال الفحص على معطيات وأمور

حساسية أحيانا، وهو غير ملزم أن ينقلها إلى الآخرين. إنه من واجبه أن ينقل إليهم فقط المعطيات التي تمكنهم من التوصل إلى قرار سليم يحفظ للمفحوص توازنه ويساعده على النمو.

إن الأمر يتلخص بصياغة المعطيات بأمانة ولكن بالشكل الذي يخدم مصلحة المفحوص ويسهل على الآخرين التعامل معه.

#### 4. الحياد والموضوعية:

هما المثل الأعلى في الممارسة النفسية فعلى الاختصاصي أن يحذر من تدخل رغباته الذاتية الواعية أو اللاواعية في إدارته للفحص مما يحوله كذلك إلى وضعية تخدم هذه الرغبات أكثر مما تخدم الهدف العلمي.

#### 5. تجنب السطحية والتسرع:

من أكثر التصرفات المدعاة للخطأ المعرفي أثناء الفحص والقياس النفسي التسرع في إطلاق الأحكام انطلاقا من أعراض أو مؤشرات سطحية، وقد يقع الاختصاصي في هذا الخطأ لعدة أسباب، منها الرغبة في الحصول على نتائج سريعة، وضيق الوقت الذي يستطيع تخصيصه لكل حالة.

إن التسرع والسطحية تجعله في معظم الأحيان يعجز عن الفهم الفعلي للمفحوص وعن معرفة دينامية شخصيته التي لا تتضح إلا تدريجيا.